الحكومة طلبت تأجيل الموضوعات التي تتعلق بـ «تحسين المعيشة.. والنواب يردون بطلب مناقشتها

يوم اختبار العلاقة بين «السلطتين»

معرفي: الحكومة تعمل بكل عزم من أجل خدمة الوطن والمواطنين وترجمة الخطاب السامي

رئيس الوزراء أكد أن النواب شركاء في معركة التنمية ونحتاج ترتيب أولوياتنا الوطنية

نريد الوصول إلى توازن مالي واستقرار اقتصادي لتلبية الاحتياجات المختلفة للمواطنين

المويزري: سنقدم رسالة إلى مجلس الأمة بطلب مناقشة القرض الحسن وعلاوة غلاء المعيشة

أقول للحكومة.. لم ولن نتخلى عن أي واجب تشريعي لتحسين الظروف المعيشية للشعب وضمان حقوقه

نصيحتي للحكومة « التفتوا إلى الشعب واتركوا الاتفاقات والتحالفات خلف الكواليس مع البعض»

السعدون مترئسا اجتماع مكتب المجلس أمس

جانب من الحضور في الاجتماع

في خطوة استباقية طلبت الحكومة أمس رسمياً تأجيل مناقشة القوانين المدرجة على جدول جلسة اليوم الثلاثاء لمدة شهر، حتى يتسنى لها بحثها في اللجان البرلمانية المختصة وإبداء الرأي في شأنها.

ومن أبرز تلك الموضوعات التي طلبت الحكومة تأجيلها تتعلق بـ «تحسين المعيشة».. وهذا ما لم يعجب عدد من النواب الذين أعلنوا أنهم سيتقدمون بطلب لمناقشة «القرض الحسن» و«علاوة غلاء المعيشة».. فيما يعتبر يوم اختبار العلاقة بين «السلطتين».

وفي رسالة واردة إلى رئيس المجلس أحمد السعدون، قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون ووزير الدولة لشؤون الاتصالات داود معرفي: «تأتي جلسة اليوم الثلاثاء الموافق 6 من فبراير 2024، كأول جلسة عمل للحكومة التي تشرفت بتكليف حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه بهذه المهمة الوطنية في هذه الفترة من تاريخ وطننا العزيز، وقد أدت الحكومة اليمين الدستورية أمام مجلسكم الموقر في جلسة 29 يناير 2024، لتعمل بكل عزم من أجل خدمة الوطن والمواطنين ولترجمة ما تضمنه الخطاب الأميري السامي في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر.

ولقد أكد سمو رئيس مجلس الوزراء، أن الإخوة أعضاء مجلس الأمة شركاء في معركة التنمية، ولا يخفى على السيد رئيس مجلس الأمة والإخوة الأعضاء، ما يواجه الوطن العزيز من تحديات تتطلب تعزيزاً للتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وترتيباً لأولوياتنا الوطنية، لضمان الحفاظ على المكتسبات التي تحققت، والوصول إلى توازن مالي واستقرار اقتصادي، واستدامة في مختلف مجالات التنمية والخدمات، وتلبية الاحتياجات المختلفة للمواطنين وتطلعاتهم وتحسين مستوى معيشتهم،على أمل أن يكون النقاش حول الخطاب الأميري، وبرنامج عمل الحكومة بعد تقديمه إطارا حاكما لأولويات الحكومة وترتيبا لها بما يحقق مصلحة الوطن العزيز وطموحات وتطلعات الشعب الكويتي الكريم.

لكل ما تقدم، وبعد نظر مجلسكم الموقر البنود من الأول إلى الخامس في جدول الأعمال والفقرة الخامسة في البند السادس المتعلقة بمشروعي قانون بتعيين مخصصات رئيس الدولة وفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2023 / 2024»، تود الحكومة تأجيل نظر باقي تقارير اللجان عن المشروعات والاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلسكم الموقر، لمدة شهر، حتي يتسنى للحكومة مناقشتها في اللجان البرلمانية المختصة وإبداء الرأي في شأنها عملا بحكم المادة «50» من القانون 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة».

وفي هذا الإطار، أعلن النائب شعيب المويزري عن عزمه تقديم رسالة واردة إلى مجلس الأمة بطلب مناقشة القرض الحسن وعلاوة غلاء المعيشة، رغم الطلب الحكومي بتأجيل القوانين المدرجة على جدول الأعمال.

وقال المويزري «تقدمت الحكومه برسالة إلى مجلس الامة تطلب من خلالها تأجيل مناقشة القرض الحسن وعلاوة غلاء المعيشة، مع تحفظنا ورفضنا لهذا الطلب الحكومي إلا أنه حق لائحي لها و نحن ايضا سنتقدم غداً إلى المجلس بطلب لمناقشة القرض الحسن وعلاوة غلاء المعيشة والتصويت عليهما بعد عرضه على جميع الزملاء النواب قبل الجلسة».

وأضاف «أقول للحكومة لم ولن نتخلي عن أي واجب تشريعي لتحسين الظروف المعيشية للشعب وضمان حقوقه ونصيحتي للحكومة التفتوا الى الشعب واتركوا الاتفاقات والتحالفات خلف الكواليس مع البعض».

ومن المقرر أن يعقد مجلس الأمة جلسة عادية اليوم الثلاثاء وغدا الأربعاء لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله أبرزها النظر في مشروع قانون بتعيين مخصصات رئيس الدولة وانتخاب أعضاء جدد لشغل الأماكن الشاغرة في بعض اللجان وطلبات تشكيل اللجان.

ويستهل المجلس أعمال جلسته ببندي «التصديق على المضابط» و«كشف الأوراق والرسائل الواردة وكشف العرائض والشكاوى» يليهما بند «الأسئلة» ثم بند «انتخاب أعضاء جدد لشغل الأماكن الشاغرة في بعض اللجان وطلبات تشكيل اللجان» وبند «الإحالات».

ومن المقرر أن ينتقل المجلس إلى بند آخر يشمل مشروع قانون بتعيين مخصصات رئيس الدولة والاقتراحات بقوانين بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة والتعديلات المقدمة عليها ومشروع بقانون في شأن إقامة الأجانب يليه بند الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الـ17 لمجلس الأمة وبند تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في عقد طائرات «كاراكال العمودية» وعقد طائرات «يوروفايتر».

وأدرج على جدول الأعمال بند تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين ويشمل 34 تقريرا منها التعديلات المقدمة على مشروع القانون بتأسيس الشركة الكويتية للصناعات التحويلية المتقدمة القابضة والذي أقره المجلس بالمداولة الأولى ومشروع بقانون والاقتراحين بقانونين بتعديل قانون المرور.

ومن تلك التقارير الاقتراحات بقوانين بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية في شأن «القرض الحسن» والاقتراح بقانون في شأن زيادة علاوة غلاء المعيشة والاقتراح بقانون في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة والاقتراح بقانون في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم.

كما أدرج بند «طلبات المناقشة والتحقيق» ويشمل طلب مناقشة نيابي في شأن البديل الاستراتيجي وطلب مناقشة نيابي في شأن مراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة وطلب مناقشة نيابي في شأن تسكين شواغر المناصب القيادية والأسس والمعايير التي تتبعها في التعيينات لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنهم وطلب نيابي بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في شأن شركة مستشفيات الضمان الصحي.

ومن البنود المدرجة «تقارير لجان التحقيق» ويحوي تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في توزيع القسائم الصناعية والحرفية والخدمية و«تقارير اللجان» ويشمل تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في شأن دراسة قضية ارتفاع الأسعار واستمرار موجة التضخم وتقرير لجنة الشباب والرياضة البرلمانية عن نظر ومتابعة المواضيع المتعلقة برياضة الدراجات الهوائية.

كما أدرج على جدول أعمال الجلسة بند «تقارير لجنة حماية الأموال العامة» ويحتوي على تقريرين للجنة البرلمانية الأول بشأن التقرير نصف السنوي الأول من بداية أبريل 2022 إلى نهاية سبتمبر 2022 للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» والآخر تقارير اللجنة البرلمانية عن قضايا المال العام للسنوات 2020 و2021 و2022.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة بند «كتب الحكومة» ويشمل الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في نهاية السنة المالية 2020-2019 وكتاب موجه من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في شأن التقرير نصف السنوي الأول للهيئة عن العام 2021-2020 وبند «ما يستجد من أعمال».

وكان مكتب المجلس قد عقد مكتب المجلس اجتماعا أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون.

وحضر الاجتماع نائب رئيس المجلس محمد براك المطير وأمين سر المجلس أسامة عيسى الشاهين ومراقب المجلس الدكتور فلاح ضاحي الهاجري ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية شعيب شباب المويزري ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مهند طلال الساير ورئيس لجنة الأولويات عبدالله فهاد العنزي والأمين العام لمجلس الأمة خالد سعد بوصليب ورئيسة قسم شؤون مكتب المجلس الدكتورة حنان الدغيشم.

داود معرفي

شعيب المويزري

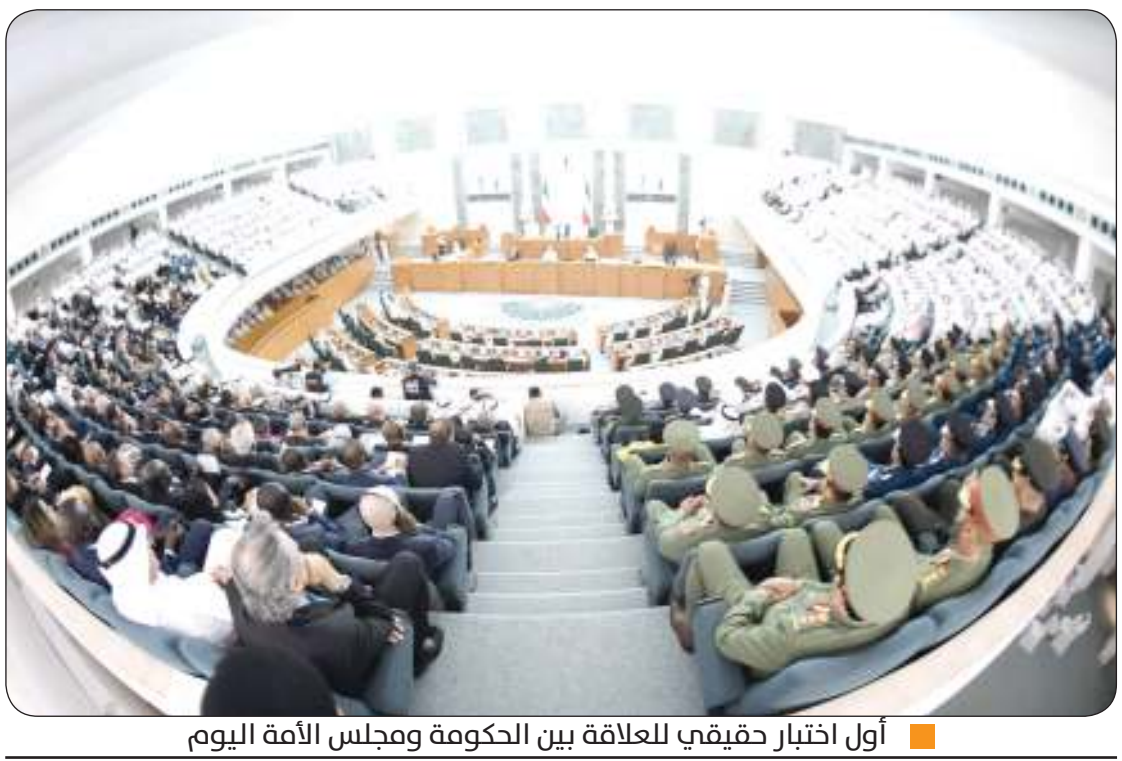
أول اختبار حقيقي للعلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة اليوم